

82) شرح مختصر التحرير - تخصيص الكتاب ببعضه وبالسنة وبالعكس (للشيخ حسن بخاري | 5441-50-81هـ)

حسن بخاري

الله وبركاته بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله نبينا محمد وعلى الله وصحبه أجمعين وبعد ايها الاخوة الكرام - [00:01:45](#)

من رحاب مسجد رسول الله صلى الله عليه واله وسلم. ينعقد هذا المجلس الشهري الثامن والعشرون من مجالس مدارستنا لشرح مختصر التحرير في اصول الفقه الحنبلي ابني النجاري رحمه الله تعالى في هذا اليوم السبت - [00:02:03](#)
الثامن عشر من شهر جمادى الاولى سنة خمس وأربعين واربعمائة والفقهاء من هجرة المصطفى صلى الله عليه واله وسلم نتدارس في هذا المجلس بعون الله تعالى ختام المخصصات وهو حديثه رحمه الله تعالى عن المخصصات المنفصلة - [00:02:21](#)
لما تم لنا الحديث في مجلس الشهر المنصرم عن المخصصات المتصلة بداعا من الاستثناء ثم الصفة والشرط والغاية والبدل. وقف بنا الحديث عند تتمة المخصصات المنفصلة وبه يتم الحديث عن العموم ومخصصاته كلها بفضل الله تعالى سائلين الله التوفيق والسداد - [00:02:41](#)

والهداية والرشاد والعلم النافع والعمل الصالح بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله رب العالمين والصلة والسلام على سيد الاولين والآخرين. نبينا محمد وعلى الله وصحبه أجمعين اللهم اغفر لشيخنا ولوالديه ولنا ولوالدينا وللمسلمين - [00:03:04](#)
قال المصنف رحمه الله فصل يخصص الكتاب ببعضه قال فصل. وارد به ان يفصل ما سبق من الحديث عن المخصصات المتصلة لانه تكلم عن الاستثناء والشرط والصفة والبدل والغاية قال فصل يريد ان يعود - [00:03:29](#)
الى صدر حديثه في باب التخصيص ولو عدت الى البداية لوجدته لما عرف التخصيص قصر العام على بعض اجزائه الى ان قال هو منفصل يعني المخصص. منفصل ومنه الحس والعقل ومتصل وهو اقسام - [00:03:48](#)
حديثنا عن تخصيص القرآن بالقرآن والقرآن بالسنة والقرآن بالاجماع وبالقياس هل هو من المخصصات المتصلة او المنفصلة قلنا ما ضابط الاتصال والانفصال الورود ورود المخصص مع العام في اللفظ نفسه في الدليل نفسه في الآية في الحديث - [00:04:06](#)
فإن ورد المخصص مع لفظ العام في الآية ذاتها أو في الحديث نفسه فهو متصل. متصل استثناء صفة شرطاً غاية بدلًا وإن ورد المخصص في لفظ آخر في آية أخرى وحديث آخر أو في دليل سواه كاجماع أو قياس فجاء - [00:04:27](#)
العموم في نص والخصوص في دليل آخر هذا ماذا يكون؟ منفصل. منفصل. فانتظر إلى ترتيبه ماذا قال؟ قال التخصيص كذا ثم قال وهو منفصل ومنه الحس والعقل ومتصل وهو اقسام - [00:04:48](#)

ولما سرد اقسام المتصل عاد الى المنفصل. فلك ان تقول المخصصات المنفصلة انواع الحس والعقل والدليل الآخر وهذا الدليل اما ان يكون آية او حديثاً وهو ما نحن فيه. قال رحمه الله فصل يخصص الكتاب ببعضه ثم سرد من - [00:05:04](#)
الآن الى نهاية الفصل انواع المخصصات المنفصلة. ذلك ان العموم يا اخوة اذا جاء في لفظ في آية او مثل ايها الناس مثل من وما وادوات العموم فان جاء هذا العموم في نص - [00:05:24](#)
فإن المخصص الذي يأتي منفصلاً أاماً أن يكون في دليل آخر من آية أو حديث أو اجماع أو قياس أو مفهوم أو عادة كما سيذكر انواع المخصصات المنفصلة ثم هذا النص ان خصص عموماً في نص آخر هي أربعة صور - [00:05:41](#)

اية تخصص عموم اية او حديث يخصوص عموم اية او حديث مثله فهي صور يتناولها الاصوليون بالشرح. نعم، يخصص يخصوص الكتاب ببعضه. كيف يعني ببعضه يعني تخصيص القرآن بالقرآن. هل لهذا امثلة؟ نعم ومتعددة. مثل قوله تعالى والمطلقات يتربصن بانفسهن - 00:05:59

ثلاثة قرون اين العموم كل مطلقة سواء كانت حامل او حائل رجعية او بائن كل مطلقة فعدتها ثلاثة قرون سواء كانت مدخولا بها او غير مدخول بها. الاية على العموم - 00:06:26

ثم وجدنا ايات اخرى تخصص ذلك العموم مثل قوله تعالى ووالة الاحمال اجلهن ان يضعن حملهن الحامل عدتها بوضع حملها لا ثلاثة قروء ووجدنا المطلقة غير المدخل بها لا عدة لها وان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم هذا في المتعة - 00:06:43

وقال يا ايها الذين امنوا اذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل ان تمسوهن. فما لكم عليهن من عدة تعتدونها. فالمرأة المطلقة اذا كانت غير مدخول بها. والمطلقة الحامل مخصصة من عموم - 00:07:08

والمطلقات يتربصن بانفسهن ثلاثة قرون. وهذا قرآن يخصوص القرآن او الكتاب يخصوص بالكتاب كما قال رحمه الله ومنه ايضا قوله تعالى في عدة المتوفى عنها زوجها والذين يتوفون منكم وذرون ازواجا - 00:07:26

يتربصن بانفسهن اربعة اشهر وعشرا. فعدة متوفى عنها زوجها اربعة اشهر وعشرة ايام ويستثنى من ذلك الحامل ووالة الاحمال اجلوهن ان يضعن حملهن. فخصوص ذلك العموم. اين العموم الذين يتوفون - 00:07:47

وكل من توفي عن زوجته سواء كانت حاملا او غير حامل دخلت في الاية فجاء المخصوص في اية الطلاق او اية النساء الصغرى ووالة الاحمال اجلهن ان يضعن حملهن فخصوصت عموم اية سورة البقرة - 00:08:07

اذن لهذا امثلة تخصيص القرآن تذكره المصنف رحمه الله مذهبها للكافة خلافا ببعض الاصوليين. وينسب الى بعض الظاهرية وان رده ابن حزم رحمه الله وابي هذا الخلاف بورود الاadle والآيات شاهدة - 00:08:22

فمن رفض هذا او امتنع عن القول بتخصيص القرآن بالقرآن استند الى ماذا ان القرآن لا يكون له بيان بمعنى التخصيص او بيان الاجمال الا من السنة لان الله قال وانزلنا اليك الذكر - 00:08:42

لتبيين للناس فنسب البيان الى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم. لكن هذا الدليل ليس بشيء لوجود الاadle المتواترة على وقوع ذلك بتتابع الفقهاء كافة من المذاهب على القول به. نعم - 00:08:58

احسن الله اليكم. قال رحمه الله يخصوص الكتاب ببعضه وبالسنة مطلقا. هذا عطف على ماذا على تخصيص الكتاب بالكتاب اي ويخصوص الكتاب بالسنة. بالسنة. ما معنى مطلقا نعم سواء كانت سنة متواترة او احدا. لماذا احتاج الى التنصيص عليها - 00:09:15 لان المسألة ان كانت تخصيصا للقرآن بالسنة المتواترة فلا يكاد يكون فيه خلاف. بل حكي فيه الاجماع ان ان البيان للقرآن يكون بالمقام الاول للسنة النبوية واما سنة الاحاد فمن العلماء من نقش. لماذا؟ لان التخصيص اخراج بعض افراد العام. ليس كذلك - 00:09:41

فكونه اخراجا لبعض افراد العام فهو تسليط للخاص على العام وهذا لا اشكال فيه عند الجمهور لان العام ظني الدلالة وان كان قرآننا قطعي الثبوت. لكن الاحاد ظني الثبوت. فمن هنا نشأ خلاف ينسب الى بعض من لا يرى - 00:10:04

جواز تخصيص الكتاب بسنة الاحاد. اما الائمة الاربعة رحم الله الجميع فيقولون بجوائزه وبناء فقههم على هذا انت ترى في الفقه كثيرا من المسائل فيها عمومات القرآن يخصوصونها باحاديث السنة ولا يشترطون ان تكون - 00:10:25

متواترة سواء كانت متواترة او احدا لكن بعض الاقوال عند بعض الفقهاء يقول يشترط لتخصيص العموم بسنة الاحاد ان يكون مخصوصا من قبل بقاطع او ان يكون مخصوصا تفصيل او ان يكون مخصوصا بدليل من قبله. لكن الشواهد تدل على وقوع ذلك. مثل عموم قوله تعالى لما ذكر المحرمات من - 00:10:44

نساء في النكاح في سورة النساء حرمت عليكم امهاتكم وبناتكم الى ان قال سبحانه وتعالى واحل لكم ما وراء ذلك اين العموم ماء

صيغة العموم ماء فكل ما وراء المذكور من النساء في الآية السابقة حال نكاحه للرجل - [00:11:08](#)
ودخل فيه ما لم يذكر في الآية ثم وجدنا قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها لا يجوز الجمع بين المرأة وعمتها والمرأة وخالتها - [00:11:31](#)

هذا تخصيص لعلوم الآية بـ اي شيء وقع بحديث السنة وليس حديثا متواترا بل هو حديث احادي وصح بهذا مثلا وبه يقول الفقهاء بـ
هذا الحديث مخصص لعلوم الآية الكريمة واحد لكم ما وراء ذلكم. ومن امثاله - [00:11:46](#)
ايضا آية حد السرقة والسارقة فاقطعوا ايديهما جزاء بما كسبا. العموم في قوله السارق والسارقة اللفظ المفرد الذي دخلت
عليه الـ تفید الاستغرار فكل سارق قليلا كان او كثيرا - [00:12:03](#)

فجاء الحديث في بيان نصاب حد السرقة ليس لا تقطع تقطع اليد في ربع دينار فصاعدا. فهذا اصبح مخصصا للعموم فما كل سرقة
تقطع فيها يد السارق الا ان تبلغ نصابا. ما الذي خصص عموم الآية - [00:12:22](#)
ال الحديث في حد السرقة ونصابها. ايضا عموم قوله تعالى اقتلوا المشركين كافة ثم جاء الامر باخراج المجروس من جزيرة العرب
مخصوصا لعموم قتالهم. والامر باخراجهم وهكذا في امثلة متعددة. ولهذا قال رحمه الله - [00:12:40](#)

سنتي مطلقا اما تخصيص الكتاب بالمتواتر السنة المتواترة فاجماع واما تخصيص الكتاب بسنة الاحاد فالائمة الاربعة والصحيح الذي
عليه الكافية القول به خلافا لبعض من اشترط شروطا قيد بها تخصيص القرآن بسنة الاحاد والراجح ما عليه الائمة رحم الله الجميع -
[00:12:57](#)

احسن الله اليكم. قال رحمه الله والسنة به وببعضها مطلقا. اي وتحصص السنة به يعني الكتاب وببعضها يعني بسنة مثلها مطلقا يعني
سواء كانت سنة متواترة او احادا فكل ذلك واقع. الخلاصة - [00:13:21](#)

تخصيص النص من القرآن والسنة جائز بمثله من القرآن والسنة دون نظر الى تواتر واحات. فالقرآن يخصص بالقرآن وبالسنة المتواترة
وبسنة الاحاد. والسنة تخصص بالقرآن وبالسنة المتواترة وبالسنة الاحاد فهذه الصور كلها هي التي عليها قول الائمة التي نص عليها
المصنف رحمه الله تعالى. اما تخصيص السنة بالقرآن - [00:13:42](#)

فهي التي نص عليها هنا ولها امثلة في مثل قوله صلى الله عليه وسلم في حديث السنن ابي داود والترمذى ما قطع من البهيمة
وهي حية فهو ميتة والفقهاء يروونه بحديث بلفظ ما ابينا من حي فهو ميتا. بمعنى ان من فصل عن الحيوان وهو حي حال حياته -
[00:14:14](#)

نأخذ حكم الميتة. يعني في منعه وتحريميه. وبالتالي فيدخل في ذلك صوفها ووبرها اذا قطع عنها وهي حية. اخذ حكما ميتت يعني
في نجاسته طيب والآية في سورة النحل في ذكر امتنان الله سبحانه وتعالى قال ومن اصوافها وابارها واسعاراتها اثاثا ومتاعا الى
حين فسيق في بيان - [00:14:39](#)

الامتنان الدال على جوازه فهذا يقولون من تخصيص العموم في الحديث. اين عموم الحديث ما كل شيء ابينا يعني انفصل عن
الحيوان وهو حي فله حكم الميتة فيستثنى من ذلك اصوافها وابارها. قالوا ومثله ايضا قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث
الصحيح امرت ان - [00:15:01](#)

اقاتل الناس حتى يقولوا لا الله الا الله وحتى يشهدوا ان لا الله الا الله وان محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا هذا العموم
اقاتل الناس كل الناس على غير الاسلام. قالوا مخصوص بالآية الكريمة - [00:15:22](#)

حتى يعطوا الجزية عن يدي وهم صاغرون. فالحديث ما ذكر اعطاء الجزية. بل ذكر حد القتال باسلامهم. والمقرر فقها ان قتال
المشركين محدود بغايتين اما الاسلام او دفع الجزية ان كانوا اهل كتاب والحديث لم يذكر هذا قالوا فالآية مخصوصة لعموم السنة -
[00:15:42](#)

نص على هذا رحمه الله وذكر تخصيص القرآن بالسنة آيا ايضا قليل ولم يذكره بعض الاصوليين. تخصيص السنة بمثلها كثير ووارد.
لكن تخصيص السنة ببعضها له امثلة يعني مثلا ما ذكرناه قبل قليل ومثل قوله خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا - [00:16:04](#)

في حد الزنا قالوا مخصوص بالالية الكريمة في مسألة تنصيف حد العبد لما قال الله تعالى فان اتينا بفاحشة فعليهن نصف ما على المحسنات من العذاب العبيد والاماء حدتهم على التنصيف من حد حر. فلما قال عليه الصلاة والسلام البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام - 00:16:27

فالملئه عامة في الحديث البكر هذا عام سواء كان حرا او عبدا. فجاءت الاية بقوله فعليهن نصف ما عدا المحسنات من العذاب فجعل مختصا لعلوم الحديث. فهذا الذي عليه الاصوليون وان كانت قليلة في التطبيق. ولهذا ما ذكرها بعض الاصوليين تخصيص القرآن بالسنة. تخصيص - 00:16:52

السنة بالقرآن لم يذكرها البيضاوي مثلا في مختصره منهاج الوصول. ولما ذكرها ابن الحاجب لم يذكر لها مثلا. والامثلة كما سمعت
ونص عليه المصنف رحمة الله وهي الراجح التي عليها الفقهاء. خلافا لرواية عن الامام احمد بن السنة لا تختص بالقرآن - [00:17:14](#)
وهي الرواية التي رجحها شيخ الاسلام ابن تيمية رحمة الله واختارها قال وهو الاكثر في كلام الشافعي وللشافعي رحمة الله كلام في
الرسالة وفي غيرها من كتبه يؤكّد على قضية ان بيان القرآن ببيان السنة بالسنة - [00:17:36](#)
والامثلة التي سمعتم مثل اه ما قطع من البهيمة وهي حية فهو ميتة ومثل خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا وامررت ان اقاتل الناس
قالوا لن حديثا من تلك الامثلة وذكر لها مثال مخصص من القرآن الا ووجدت مثلا من السنة يكون مخصصا لعلوم الحديث فقط -

وقد يبيان السنة بالسنة وتحصيص عموم السنة بالسنة كذلك. قالوا لأن السنة تقضى على الكتاب والكتاب لا يقضى على السنة. ايش يقصدون بالقضاء البيان بحيث يكون الحكم له فان العام يبنى على الخاص. ويقضى بالخاص على العام فهذا تقرير يطول مقامه لكن - 00:18:16

مصنف رحمة الله اشار الى المذهب وهو الذي عليه كثير من فقهاء المذاهب بان تخصيص السنة يقع بالقرآن وبالسنة ايضا. نعم احسن الله اليكم قال رحمة الله وعام بمفهوم مطلق وعام بمفهوم مطلق. يعني يخصص عام بالمفهوم - [00:18:39](#)
وانت تدرك معنى الكلام ان دلالة المنطوق العام تخصيص بدلالة المفهوم. مفهوم موافقة او مخالفة قال بمفهوم مطلقا فشمل الاثنين.
اما مفهوم الموافقة فهو بالاتفاق تخصيص العمومي بمفهوم الموافقة محل اتفاق وانما الخلاف في مفهوم المخالفة - [00:19:04](#)
نأخذها واحدة واحدة. قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح في السنن لي الواحد يحل عرظه وعقوبته الواحد الغني الواحد للمال والقدرة على السداد وليه مماطلته في سداد الدين يعني رجل قادر ويجد مالا لكنه يماطل في سداد دينه - [00:19:31](#)
هذا ظلم كما جاء في الرواية الأخرى يحل عرشه وعقوبته قالوا يجيز للمظلوم والدائن صاحب الحق ان يشكوه للقاضي ويجوز ايقاع العقوبة عليه لاسترداد في حق الدائن منه هذا عموم اين هو - [00:19:54](#)

اين العموم الواحد كل من وجد مالا فهو ظالم ان لم يسدد وظل يماطل ومماطلته تحل عرطه وعقوبته على المعنى الذي تقدم قبل
قليل قالوا هذا بعمومه مستثنى منه صورة اخذت من مفهوم الموافقة في الاية الكريمة فلا تقل لهما - [00:20:13](#)
اقسموا ولا تهربهما في شأن الوالدين فان مفهوما الموافقة ان التألف الذي هو ادنى انواع الاذية للوالدين حرام. وممتنع ومنهي عنه
فما كان في مثل معناه او اكثر فهو حرام من باب اولى. مفهوم موافقة - [00:20:36](#)
فإذا كان التألف حراما فشكوى الوالد عند مماطلته في سداد دينه ايضا ممتنع. اذا هو مخصوص من عموم لي الواحد لو قلت لك ما
الذى خصص. الوالدى: من: عموم الحديث - [00:20:54](#)

ستقول مفهوم الموافقة لأن الآية ما تكلمت عن المماطلة ولا عن الشكوى. تكلمت عن التألف لكن مفهوم الموافقة هنا هو المخصص
لعموم في قوله صلى الله عليه وسلم لي الواجد فلما يحبس الوالد - 00:21:11
بدين ولده حتى لو شكاها إلى القاضي لا يحل عرضه عقوبته هذا مثال لمفهوم الموافقة. أما مفهوم المخالفة فهو الذي وقع فيه الخلاف
خلاف من خلاف من لا يحتاج بمفهوم المخالفة فهو لا يحتاج به أصلا - 00:21:27
فلا يجعله مختصا للعموم وبعض من يقول بمفهوم المخالفة أيضاً مخالف في تخصيصه للعموم إذا لما تقول وعام يختص العام

بمفهوم مطلقا يعني ان المذهب عند الحنابلة جواز تخصيص العموم بمفهوم الموافقة - 00:21:45

مفهوم المخالفة اما مفهوم الموافقة فباتفاق ومفهوم المخالفة فيه خلاف. فالحنفية مثلا والظاهرية وكثير من بعض فقهاء المذاهب الاخرى الموافقين للحنفية في عدم الاحتجاج بمفهوم المخالفة لا يرونها مخصوصا وبعض من يرى الاحتجاج بمفهوم المخالفة من الجمهور لا يراه صالح ايضا لتخصيص العموم - 00:22:09

ومثال ذلك قوله صلى الله عليه واله وسلم الماء لا ينجسه شيء الا ما غالب على لونه او طعمه او ريحه. الحديث المشهور في كتاب الطهارة عند الفقهاء وان كان في سنته ضعف. لكن العمل عليه - 00:22:33

قرر الحديث ان الماء قليلا كان او كثيرا لا يحكم بنيجاسته الا بالتغيير. بتغير احد او صافه الثلاثة. اين العموم الماء قليلا كان طيب واذا رأيت حديثه عليه الصلاة والسلام الماء اذا بلغ قلتين لم يحمل الخبث - 00:22:48

طيب اذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث هذا مثال على منطوق دل مفهومه على ماذا ان ما دون القلتين يحمل الخبث طيب فإذا جمعت حديث الماء لا ينجسه شيء الا ما غالب على لونه قلت طيب وما كان دون القلتين يحمل الخبث ويتجسس بمجرد ملاقة النجاسة - 00:23:08

فهذا تخصيص لعموم الماء لا ينجسه شيء خصصناه بمفهوم حديث اذا بلغ الماء قلتين وهو من مفهوم المخالفة. نعم احسن الله اليكم قال رحمة الله وباجماع المراد دليله. يعني يخصص الكتاب والسنة بالاجماع. اذا الاجماع دليل منفصل يصلح ان - 00:23:35 ليكون مخصوصا. طيب ما الاجماع اتفاق المجتهدين من امة محمد صلى الله عليه وسلم على حكم شرعى بعد زمانه عليه الصلاة والسلام اجماع العلماء حجة ودليل وتقرر كونه دليلا ووجه الاستدلال به والرد على من خالف فيه. السؤال - 00:23:59 هل اتفاق العلماء ايا كانوا وهم بشر واتفاقهم كما تقدم عصمة من الخطأ هل هو مخصوص لعموم القرآن والسنة؟ قال رحمة الله المراد دليله بانه تقدم بكم انه لا اجماع الا بدليل مستند - 00:24:19

وان جهلناه لكن لا يمكن ان تجمع الامة على حكم عن هوى ثم يتتابعون في هذا الهوى جيلا بعد جيل وقرنا بعد قرن. وما وما اخذ اتفاقهم في حكم شرعى هو الهوى المجرد - 00:24:38

لابد من دليل وعامة الاجماعات ادلتها واردة ومعلومة ومقررة. لكن متى غاب الدليل فتحقق واعلم ان الاجماع هذا لم يكن الا عن دليل وان غاب عنا مستند. او وجدنا له دليلا لكن لم يصح لنا سنته ولم يثبت بذلك الثبوت. فثبتوت الاجماع - 00:24:51 دالة على المستند الذي قام عليه. قال رحمة الله وباجماع مثال ذلك في عموم والذين يرمون المحسنات ثم لم يأتوا باربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة فاجمع العلماء على ان العبد - 00:25:11

على النصف من حد الحر او من عقوبة الحر. هذا تخصيص للعموم باجماع وبهذا باتفاق المذاهب في مثل قوله تعالى في في البيع بعد اذان الجمعة الثاني يا ايها الذين امنوا اذا نودي للصلوة من يوم - 00:25:29

جمعة فاسعوا الى ذكر الله وذرروا البيع. فين العموم عموم المكلفين يا ايها الذين امنوا الذين امنوا. طيب واجمع الفقهاء على انه لا جمعة على العبد والمرأة وفيه حديث طارق بن شهاب وان كان فيه كلام - 00:25:45

فاذا قلت لا جمعة على العبد والمرأة فهل يجوز لهم البيع بعد الاذان الثاني نعم ولا تدخلوا في النهي هذا تخصيص لعموم يا ايها الذين امنوا خص بماذا - 00:26:07

بالاجماع فيجوز للمرأة ان تبيع بعد الاذان الثاني يوم الجمعة لانه لا تلزمها الجمعة ويجوز للعبد كذلك لانه لا تلزمها الجمعة. نعم احسن الله اليكم قال رحمة الله ولو عمل اهله بخلاف نص خاص تضمن ناسخا. اهله الظمير يعودوا الى اجماع الاجماع ولو عمل اهل الاجماع بخلاف - 00:26:20

ما يتكلم على التخصيص على مطلق المخالفة ايضا سيكون ما قال ناسخا قال سيعمل متضمنا للناسخ ماذا يقصد مستند الاجماع الذي هو الناسخ لا الاجماع نفسه الاجماع لا يكون ناسخا ولا منسوخا لكن مستند الاجماع وهو الدليل هو الذي يحكم بنسخه. اذا الدليل هو الذي يتضمن النسخة لا عمل - 00:26:46

لأنه لا يمكن ان يكون عمل المكلفين في الامة ناسخا لنص محكم في الكتاب او في السنة. نعم الله اليكم قال رحمة الله وبفعله صلى الله عليه وسلم ان شمله العموم - [00:27:13](#)

وان ثبت وجوب اتباعه فيه بدليل خاص فالدليل ناسخ للعامة. طيب هذا فرع عن المسألة السابقة هل يخصص العموم بالسنة السؤال بطريقة اخرى هل تكون السنة مخصصة لعموم؟ الجواب نعم. وتقديم انه لا فرق بين ان يكون العموم في القرآن او في السنة فالسنة - [00:27:28](#)

مخصصة لهما. ولا فرق بين ان تكون متواترة او احادا. طيب اليك فعله صلى الله عليه وسلم جزء من السنة جزءا؟ بلى فما الحاجة الى افراد هذه المسألة لأنها ذات صورتين - [00:27:49](#)

فعل النبي صلى الله عليه وسلم اما ان يكون مشمولا بالعموم له ولامته فعله الذي يخالف العموم اما ان يكون مشمولا في العموم او ليس كذلك. ففرق بين الصورتين. مثال قال الله تعالى ويسألونك عن المحيض قل هو اذى فاعزلوا النساء في المحيض ولا تقربوهن حتى يطهرن - [00:28:07](#)

هذا عموم عموم المنع عن قربان المرأة حال حيضها ولا تقربوهن حتى يطهرن ثم ثبت في السنة ان النبي عليه الصلاة والسلام كما تقول عائشة رضي الله عنها كان يأمرني فيباشرني وانا حائض. اليك هذا نوعا - [00:28:31](#)

من قربان الرجل لزوجته دون الجماع فهل يصلح هذا الحديث بالفعل الذي حكت فيه امانتي رضي الله عنها فعل النبي صلى الله عليه وسلم ان يكون مخصصا لعموم الآية في ذلك النهي. الجواب نعم - [00:28:48](#)

قالوا فهذا فعل منه فعل نبوي خصص عموم الآية فتقول القربان هناك ليس على عمومه بل المقصود به الجماع خاصة والوطء اما المداعبة والتقبيل واللامسة ونحوها فلا تمنع والدليل التخصيص بفعله صلى الله عليه وسلم. ففعله ان شمله العموم له ولامة فعله يكون مخصصا للعموم. مثل ان - [00:29:05](#)

يأتي النهي او التحرير عن شيء مثلا ثم يفعل عليه الصلاة والسلام صورة من المنهي عنه فتكون تلك الصورة مخصصة للعموم. طيب واما ان كان مما لا يجب اتباعه خصوصا اذا كان الفعل مما لا يجب اتباعنا فيه لرسول - [00:29:32](#)

الله عليه الصلاة والسلام بل يدل على مطلق الجواز اما الفعل الذي يثبت لنا وجوب التأسي به. قال رحمة الله وان ثبت وجوب اتباعه فيه بدليل خاص لو ثبت فعل ونحن مأمورون بالتأسي به فيه صلى الله عليه وسلم - [00:29:52](#)

كان يكون في عبادة صلاة اووضوء او حج او صيام ونحن مأمورون بالتأسي به في ذلك الفعل ثم وقع فعله صلى الله عليه وسلم مخالفًا لعموم سابق. فعل ماذا نحمل ذلك الفعل - [00:30:12](#)

قال فيحمل على نسخه لذلك العموم يأمر بشيء عام او ينهى عنه ثم يفعل فعلاً مخالفًا له لا يحمل الا على تغيير الحكم وتبدلاته اذا كان مأمورين بالاتباع فلا يكون مخصوصا - [00:30:27](#)

وان كان العموم لامة دونه ففعله صلى الله عليه وسلم ليس تخصيصا لعدم دخوله في العموم ومثل له بحديث النهي عن قضاء الحاجة استقبال القبلة مع فعله صلى الله عليه وسلم على القول با ان هذا من خصائصه والا فالجمهور على النظر الى تفريق الحالات بين البنيان - [00:30:43](#)

وبيين الصحراء والله اعلم. نعم الله اليكم. قال رحمة الله وباقراره صلى الله عليه وسلم على فعل وهو اقرب من نسخه مطلقا او عن فاعله. طيب هذه ايضا من صور التخصيص بالسنة. السنة قول وفعل واقرار - [00:31:03](#)

اما الفعل فقد تقدم. طيب واقراره صلى الله عليه وسلم على فعل مخالف لعموم سابق. هل يكون مخصوصا قال صلى الله عليه وسلم لا صلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس - [00:31:25](#)

ثم رأى قيس بن قهد رضي الله عنه يصلي ركعتين بعد الفجر قال ما هاتان الركعتان اخبره انها سنة الفجر لم يكن صلاها قبل فاقره صلى الله عليه وسلم اقراره دليل جواز فعل قيس - [00:31:42](#)

فهل نقول هذا الاقرار مخصوص للعموم؟ فنقول يخصوص من عموم لا صلاة بعد الصبح سنة الفجر لمن فاتته فيقال اين الدليل؟ فتقول

الحديث قيس. يقال لك حديث قيس فماذا تقول - 00:31:57

نقول نحن قياسا على قيس تقول اقراره لقيس دليل لتخصيص ذلك العموم واضح فهذا التخصيص باقراره صلى الله عليه وسلم قال وهو اقرب من نسخه مطلقا او عن فاعله. قول اخر في المسألة قالوا - 00:32:13

و اذا اقر صلى الله عليه وسلم احدا على فعل مخالف للعموم فانه يكون نسخا لذلك العموم. ومنهم من قال لا هو نسخ في حق من اقره فقط قال المصنف رحمة الله القول بالتخصيص اقرب من القول بالنسخ سواء كان القول نسخا مطلقا او نسخا - 00:32:35

مفاعل الفعل الذي اقره عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم. نعم الله اليكم. قال رحمة الله وبمذهب صحابي وبمذهب الصحابي هذه صورة اخرى هل يكون مذهب الصحابي مخصصا للعموم؟ هذا يعود بنا الى مسألة اخرى - 00:32:57

المذهب الصحابي حجة المقصود بمذهب الصحابي قوله او فعله او فتواه او رأيه في مسألة اجتهادية لا نص فيها ينزل اجتهاد الصحابي وقوله وفتواه رضي الله عنه منزلة الدليل تقول هذا الحكم - 00:33:18

مستحب وهذا حرام وهذا واجب وليس لك دليل الا الفتوى لابن مسعود او رواية عن ابي هريرة او جوابا لعائشة او غيرهم من الصحابة رضي الله عنهم جميعا هذه المسألة الخلافية في الاحتجاج بقول الصحابة او مذهب الصحابة رضي الله عنهم مسألة طال فيها الكلام وال الصحيح المحقق عند الائمة - 00:33:39

الاربعة الاحتجاج بقول الصحابة خلافا لما تقرر عند الشافعية فيما ينسبونه الى الحجيف في مذهب الشافعى وما ينسب الى غيرهم رحم الله الجميع. لكن الصحيح المحقق صحة الاحتجاج به بشروطه المعتبرة وهو كونها مسألة لا نص فيها ولا دليل ويثبت فيه عن الصحابة رضي الله عنهم قول او - 00:34:02

ينزل منزلة الدليل. السؤال متى ثبت مذهب الصحابة في شيء ما مخالف للعموم؟ هل يصح ان مخصوصا لذلك العموم مثل يروي ابو هريرة رضي الله عنه اذا ولغ الكلب في الاناء فاغسلوه سبعا. او فليغسل سبعا - 00:34:25

او اه يعني غيرها من الالفاظ ثم يروي عنه الفتوى بغسل نجاسة الكلب ثلاثا فهل تقول ان مذهبه مخصوص للعموم اذا ولغ الكلب هل يخص قال رحمة الله وبمذهب صحابي المسألة فيها دليل؟ كلام المصنف رحمة الله هنا يقرر ان المذهب التخصيص - 00:34:46

بمذهب الصحابي اذا خالف العموم لكن المسألة عند التحقيق غير متوجهة. ولذلك منعها بعض الاصوليين كبعض الشافعية وغيرهم. قالوا لان وهو قول متوجه المعنون الاحتجاج بقول الصحابي مقيد بماذا اصلا؟ لا دليل عليه. بعدم معارضته لدليل اصل المسألة في الاحتجاج بقول الصحابة - 00:35:15

مقتد او مقيد بماذا بالا يكون في المسألة دليل فان كان في المسألة دليل الحجة في الدليل انما نحتاج الى قول الصحابة ونحتاج به عند عدم الدليل. هذه واحدة. فإذا كان قوله حيث لم يخالف النص - 00:35:42

الحجۃ فيه والعبرة به ومذهبه يترك للعموم. اذ العبرة بروايته لا برأيه لا بفتواه وهذه تقود الى مسألة اخرى عند الاصوليين وهي مسألة ماذا اذا خالف الصحابي الراوي للحديث ما روى - 00:36:01

طيب لماذا وقع الخلاف هل يقول احد من الفقهاء نطرح الحديث ونرمي السنة ونتركها ونعمل باثر ابن عمر ويقول ابي هريرة ويفتوى ابن مسعود رضي الله عن الجميع لا احد يتجرأ يا اخوة على تعطيل النص لكن كلام الفقهاء رحمة الله مبني على نظر دقيق يقول انت وانت طالب علم صغير اليوم في هذا الزمن - 00:36:19

لا يظن بمثلك اذا وقفت على اية او حديث ان تهملها ولا تبالي بها. ولا تتجرأ على تعطيلها. اليك كذلك؟ يا اخي شيء تنزه نفسك الا تنزه عنه صحابة رسول الله؟ صلى الله عليه وسلم؟ ايش معنى هذا؟ يعني ما ظنك بصحابيدين - 00:36:45

يروي الحديث يعني عرفه ولا ما عرفه ثم يقتفي بخلافه ان كنت تزعم انه تعمد مخالفة الدليل مع علمه به فهذا فسوق ينزعون عنه رضي الله عنه. فما المحمل اذا - 00:37:03

شتتها اجتهاد يعني هو ورأي مجرد لا محمل له الا ان تقول وقف على دليل حمله على مخالفة ما روى لكنك ما وقفت عليه او ما دريت عنه او ما رأيته نعم وجدت روايته في السنن وفي الجوامع - 00:37:20

في تلك الرواية الصحيحة لكنه وجدت في مصنف عبد الرزاق او ابن ابي شيبة او محلى ابن حزم او سنن البيهقي او غيرها من الدواوين. وجدت له فتوى خلافا للرواية الصحيحة - [00:37:40](#)

مخرجة هناك في الصحيحين وفي السنن فظاهر عندك التعارض يروي شيئا ويفتي بشيء مخالف امامك واحد من اثنين اما ان تقول انه اعراض عن الدليل والتجرؤ على السنة عيادا بالله وحاشهم رضي الله عنهم وهو الذي نزل عنه اصغر طالب علم - [00:37:52](#)
ولا نقول انه يجرؤ على ذلك الذي جعل بعض الائمة من فقهاء المذاهب يقول ان وجدنا مذهبنا للصحابي مخالف لما رواه فالعبرة برأيه وبفتواه. هل هذا تقديم لرأيه على النص - [00:38:12](#)

وتقديمنا لكلام احد من البشر على كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم لا لكنه تفهم لرأيه الذي لا يمكن ان يكون الا بناء عن دليل. طيب ممكنا تقول يا أخي ربما ما اطلع على الدليل ولا وقف - [00:38:32](#)

فقال ما قال واجتهاده لعدم اطلاعه على الدليل وهذا وارد ان كان الراوي للرواية غير الصحابي الذي قال ما قال ولهذا قيد شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله المسألة بقوله قال بشرط اطلاعه على الدليل - [00:38:47](#)

اما ان كان الحديث مرويا عن ابن مسعود والفتوى عن جابر ولا عن ابي بكر او عمر رضي الله عن الجميع. فهنا لا تعارض. بل يعتذر للصحابي اذا خالف قيل انه ربما - [00:39:07](#)

ما اطلع عليه فيقدم النص الحديث المرفوع. لكن ان كان الصحابي نفسه طبعا انا مثلكه بحديث ابي هريرة في بلوغ الكلب. وفتواه بثلاثة ويدرك هذا في كتب الفقهاء لكن لا تصح عنه الرواية باع غسل نجاسة الكلب ثلاثة - [00:39:20](#)

لكن ان صح هذا مثال لتنزيهه على مسألتنا لكنه لم يثبت ذلك عنه رضي الله عنه وقد رده المحدثون بعدم صحة سنته عنه رضي الله عنه. فاذا قلت ذلك فتقول نعم كما قيد شيخ الاسلام مذهب الصحابي مخصص للعموم ان ثبت سماعه للعام - [00:39:38](#)

وخلقه والا فسيكون محتملا ومثله ايضا يعني يروى عن ابن عباس رضي الله عنه اه هو الذي يروي حديث من بدل دينه فاقتله والحديث صحيح ثم يفتني ابن عباس رضي الله عندهما بعدم قتل المرأة المرتدة - [00:39:58](#)

والمسألة محل خلاف هذا مثال لعموم يرويه الصحابي من بدل دينه وبفتوى له فيها تخصيص لذلك العموم فهل يكون مذهب مخصصا للعموم تقول عموم من بدل دينه فاقتلوه مذهب الصحابي راوي الحديث - [00:40:17](#)

هذه مسألتنا قال وبمذهب الصحابي فان مذهب الصحابي يصلح ان يكون مخصصا للعموم. نعم احسن الله اليكم. قال رحمه الله وبمذهب صحابي وبقضايا الاعيان قضايا الاعيان جمع قضية عين. قضية العين القضية والواقعة التي وقعت لبعض الصحابة - [00:40:38](#)

او احادهم فتسمى قضية عين حادثة خاصة مثال ذلك النهي العام عن لبس الحرير للرجال في قوله صلى الله عليه وسلم هذان حرام على ذكر امتی حل لنانthem يعني الذهب والحرير - [00:41:04](#)

ثم ثبت ترخيصه صلى الله عليه وسلم واذنه لعبد الرحمن بن عوف الزبير بن العوام رضي الله عنهم بلبس الحرير قيل لحكمة او لجملة كان بهم اصحابهم. السؤال تخصيصه بالاذن لابن عوف والزبير رضي الله عنهم قضية عين. هل يصلح ان تكون مخصوصة للعموم - [00:41:20](#)

ايش معنى التخصيص ستقول ستقول لبس الحرير حرام على الرجال الا لو الحاج الا من احتاج اليه لحكمة في جلده او مرض لا يناسبه الا الحرير. يجوز هذا؟ ما الماحتمال الاخر ان لم تقل ان هذا تخصيص ستقول هذا خاص بالزبير وابن عوف رخصة خاصة لهما ويبقى الحديث - [00:41:43](#)

على عمومه فان قال قائل طيب ولو وجد في الامة مريض احتاج الى لبس الحريري فماذا يصنع؟ ستقول يجوز قياسا على ابن عوف والزبير هيا رکز معی. هاتان طريقتان مختلفتان في الاستدلال - [00:42:13](#)

عندنا عموم النهي عن لبس الحرير للرجال عام فمن يقول ان قضايا الاعيان مخصوصة للعموم كما هو مقرر وكلام المصنف. سيقول لبس الحرير حرام الا للحاجة سيكون هذا الحديث وهو قضية عين - [00:42:33](#)

خصوص العموم وبالتالي فيدخل فيه كل من كانت له حاجة. ولهذا بوب البخاري رحمة الله بباب لبس الحرير من كانت به حكة او نحو ذلك تجعل هذا مخصصا للعموم. ومن يقول ان قضايا الاعيان قضايا اعيان خاصة باصحابها - [00:42:50](#)

سيقول ليس مخصصا ويبقى العموم على عمومه وانما يلحق بابن عوف والزبير رضي الله عنهم من كان مثلهما او في حالهما اذا وجد فيه المعنى الذي من اجله رخص لهم في الحرير وهو الحاج - [00:43:08](#)

او الحكة او القمل ونحو ذلك. فيكون الحالهم بهما قياسا لا لفظا. النتيجة واحدة لكن الدالة مختلفة وايهما اقوى ؟ التخصيص لانه سيكون استدالا بالنص وباللفظ. واما القياس فيمتنع عند من لا يقول به. وعند من يقول به فهو اضعف دالة من دالة - [00:43:24](#) لفظي والله اعلم احسن الله اليكم قال رحمة الله وبالقياس عطف هذه المسائل على بعضها قال وبمذهب صحابي وبقضايا الاعان وبالقياس. القياس يا اخوة اما ان يكون قطعيا او ظنيا. ما القطعي - [00:43:46](#)

القطعي ان كانت العلة منصوصة او مجموعا عليها وثبت تتحققها في الفرع مع القطع بوجودها فيه فيكون القياس قطعيا ويدخل فيه بعض صور القياس التي لا يسميتها نفاة القياس قياسا كقياس نفي الفارق - [00:44:04](#)

او ما يسميه بعضهم قياس الاولى الذي يجعلونه اقرب الى دالة المنطوق او مفهوم المموافقة الاولوي من كونه قياسا. ولهذا امثلة مثل اه ان الذين يأكلون اموال اليتامي ظلما فمن لم يأكل مال اليتيم لكن اتلفه اهله احرقه اغرقه - [00:44:22](#)

داخل في الوعيد كذلك وان لم يأكله فهذا قياس قنوات القياس يقول ليس قياسا فلا تقل لهم اف. طيب واللعن والشتم والضرب داخل من باب اولى في المعن وفاة القياس لا يقولون هو قياس - [00:44:41](#)

يقولون هو من باب اولى. على كل حال. هذا مثال للقياس القطعي. القياس القطعي يخص العموم اللغطي الموجود في نصوص الكتاب والسنة بلا خلاف لانه في قوته يشبه ان يكون نصا - [00:44:56](#)

فلا خلاف فيه. انما الخلاف في القياس الظني. متى يكون القياس ظنيا؟ اذا فقد صور القطعية كان تكون العلة استنباطية لا منصوصة ولا مجموعا عليها. او تكون العلة منصوصة لكن تتحققها في الفرع مظنون لا مقطوع به ونحو ذلك. طيب - [00:45:11](#)

اذا وجدنا قياسا ظنيا فليخصص به العموم الجواب عند الائمة الاربعة نعم يخصصون به العموم والذين يرمون المحسنات ثم لم يأتوا باربعة شهداء فاجلوهم ثمانين جلدا. الذين كل من يرمي المحسنات حرا كان - [00:45:31](#)

او عبدا تجلدوهم كم ثمانين جلدة. طيب ونحن عندنا هذا في حد القذف وعندنا في حد الزنا فعليهن نصفهن نصف ما على المحسنات فان اتينا بفاحشة فعليهن نصف ما على المحسنات من العذاب - [00:45:51](#)

فقسنا ركز معى. قسنا القذف على حد الزنا في تنسيف الحد للعبد على النصف من حد الحرم فان كان حد الزنا مئة اصبح خمسين. وان كان حد القذف ثمانين يصبح - [00:46:08](#)

فجئنا بهذا القياس وخصصنا به عموم للذين يرمون المحسنات. قلنا هذا العموم خصصنا منه العبيد اين المخصص القياس ومن يدعى الاجماع في الصورة سيكون المخصص عنده الاجماع واضح اذا ثبت الاجماع فالخاص المخصوص الاجماع. وان كان فيه خلاف لبعضهم فالعمدة عند القول بالتخصيص به هو القياس. هذا هذا مثال. من - [00:46:27](#)

الاصوليين من يشترط بكون القياس مخصوصا ان يكون العام مسبوقا بتخصيص قاطع من قبل من قبل بمجمع عليه. وهذا غالبا قول الحنفية ومن وافقهم الذين يجعلون دالة العام قطعيا يرون القياس الظني لا يسلط على العامي القطعي الا اذا فقد العام قطعيته كيف يفقدها - [00:46:54](#)

بالتخصيص المتفق عليه. فاذا خص عموم الاية باية او بحدث متواتر زالت قطعيته في الدالة لا في الثبوت. زالت قطعيته فاذا اصبح ظنيا امكن للقياس الظني ان يخصصه والا فلا - [00:47:20](#)

وهذا الذي عليه الائمة جواز تخصيص العموم بالقياس قطعيا كان او ظنيا ثم قال رحمة الله نعم ويصرف به ظاهر غير عام الى احتمال مرجوح وهذه المسألة ونحوها ظنية. طيب - [00:47:38](#)

مظاهر من الادلة ما احتمل معنيين فاكثر هو في احدها اظهر مثل ماذا دالة العام على افراده عند الجمهور خلافا للحنفية ليش ظنية؟

الانها تحتمل الاستغراق مع احتمال الخصوص او التخصيص - 00:47:56

دلالة الامر ظاهرة في الوجوب مع احتمالها الاستحباب والاباحة وغيرها من المعاني. دلالة النهي ظاهرة التحرير مع احتمالها للكراهة وغيرها من المعاني. تمام قال رحمه الله لما تكلم عن العموم وذكر تخصيصه بمذهب الصحابي وقضاء الاعيان والقياس قال ويصرف به اي بالقياس ظاهر - 00:48:21

غيروا عام ما مثال الظاهر غير العام الامر والنهي والحقيقة فيصرف الامر من الوجوب الى الاستحباب؟ يصرف النهي من التحرير الى الكراهة. تصرف الحقيقة الى المجاز بالقياس. يجوز هذا يجوز هذا - 00:48:46

لا يصلح القياس ان يكون قرينة تصرف الامر من الوجوب الى الاستحباب والنهي من التحرير الى الكراهة والحقيقة الى المجاز؟ قال نعم هذا الذي قاله. قال ويصرف به اي بالقياس ظاهر غير عام. عرفت امثلته. الامر النهي - 00:49:08

يصرف به عن معناه الظاهر الى الاحتمال المرجوح. قال رحمه الله وهذه المسألة ونحوها ظنية لأن ادلةها ظنية ومنعه بعضهم في القرآن لأن تخصيص القرآن نسخ ولا يجوز بالقياس ولو كان قطعيا وتقديم الاشارة الى الخلاف فيه والله اعلم. نعم - 00:49:27
الله اليكم قال رحمه الله و فعل الفريقين اذ قال صلى الله عليه وسلم لا يصلين احد منكم العصر الا فيبني قريظة يرجع الى تخصيص العموم بالقياس وعدمه. والمصيبة المصلي في الوقت في قول - 00:49:49

طيب لما انتهت غزوة الاحزاب باجلاء الله عز وجل للاحزاب وتسلیط الريح عليهم التي اكفأت قدورهم وازالتهم وقدف الرعب في قلوبهم فارتحلوا من الحصار المدينة عند الخندق وذهبوا راجعين وكان لم يبق في غزوة الاحزاب من يهود المدينة سوى بنى قريظة - 00:50:08

فإن يهود بنى قينوقياع قد تم إجلاؤهم بعد بدر وبنى النظير بعد أحد فما بقي إلا بنو بنى آآ إلى بنو قريظة فقال عليه الصلاة والسلام وقد فرغ من الاحزاب بعد رحيلهم قال لاصحابه لا يصلين احد منكم العصر الا فيبني قريظة لعزمه على حصارهم وقد اجلائهم - 00:50:31

بعد هذا الحصار عليه الصلاة والسلام تعلمون الحديث وقصته وهي صحيحة لما اتجهوا اتجه الصحابة من المدينة الى ديار بنى قريظة ادركتهم صلاة العصر في الطريق فاختلفوا على قولين ومنهم من قال لا نصلى الا فيبني قريظة لانه قال لا يصلين احد منكم العصر الا فيبني قريظة ولو تأخرنا عن اول الوقت - 00:50:52

ومنهم من قال بل ما اراد الا التعجيل في المسير اليهم ولم يرد من تأخير الصلاة عن وقتها حيث ادركتنا الصلاة وقفنا وصلينا ثم واصلنا المسير اختلفوا على قولين واجتهدوا على مذهبين فلما اخبروا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالذي كان منهم - 00:51:19
اقررت طائفتين على الاجتهادين ولم ينكر على احداهما افاد الحديث جملة فوائد عند العلماء جليلة القدر رائعة الاثر منها تصويب المجتهدين ومنها ان الادلة المحتملة لا يترتب فيها على من قال باجتهاد وان المسألة نسبية في الصواب والخطأ على حد قوله - 00:51:41

الامام الشافعي رحمه الله رأيي صواب يحتمل الخطأ ورأيي غيري خطأ يحتمل الصواب ومع ذلك فتصويب النبي عليه الصلاة والسلام لكلتا الطائفتين ففتح بابا لاما في الاجتهاد في النصوص واعمالها طالما وافتقت القواعد المقررة - 00:52:01

احتمالات القائمة. طيب هذا الحد اراد به المصنف رحمه الله فائدة لطيفة فيما نحن فيه من تخصيص العموم. السؤال من صلی في بنى قريظة واخر الصلاة التزم بظاهر لفظ الحديث. لا يصلين احد منكم العصر الا فيبني قريظة فاجرى العموم على عمومه. فين العموم - 00:52:19

النكرة في سياق النهي لا يصلين احد لا اهل هناك فاجروا العمامة على عمومهم ومن نظر الى المعنى والصلة قاسها على ما تقرر عنده. الذي تقرر عنده ان الصلاة في اول وقتها مقدمة وان رعاية الوقت افضل - 00:52:41

يجعل هذا العموم في الحديث مخصوصا بالقياس على ما تقرر عنده من قواعد الشريعة واصولها. قال المصنف رحمه الله فعل الفريقين نرجع الى تخصيص العموم بالقياس وعدمه الذي خصص بالقياس صلی فيبني قريظة ولا صلی في الطريق - 00:53:06

الذى خصص العموم بالقياس صلی في الطريق والذى لم يخصصه وابقاه على عمومه صلی في بنی قريطة. قال ابن حزم رحمه الله التمسك بالعموم ارجح. ليش المظاهر لا يرى القياس - [00:53:24](#)

قال التمسك بالعموم ارجح وصوب الذين صلوا في بنی قريطة على طريقته في الاخذ بالظاهر ورجح شيخ الاسلام رحمه الله العكس ان من التفت الى المعنى وخصوص العموم به اولى بالرجحان. على كل حال. سواء صوبت هذا او صوبت ذاك لن تخرج عن اجتهاد الصحابة الذين اختلفوا في - [00:53:44](#)

نفسها ان قلت باحد القولين فانت مع احد الفريقين في في نهاية المطاف اللطيف في الامر قال المصنف رحمه الله والمصيبة المصلي في الوقت يعني الذي خصص العموم والذي ابقاءه يخصوص. الذي خصص العموم قال في قول قلنا ايضًا معنى الاصطلاح هذا عند المصنف - [00:54:05](#)

ذكر في اول الكتاب انه لو قال في وجه فالراجح خلافه. ولو قال في قول يشير الى خلاف قوي المأخذ ولا يرجح شيئاً منه فهو اشاره الى الخلاف القوي في المسألة وحسبك انه خلاف بين الصحابة رضي الله عنهم ولم يرجح صلی الله عليه وسلم قول احدهم. من اللطيف - [00:54:27](#)

يقول ابن القيم رحمه الله معلقاً على هذا الحديث وقد ذكر اجتهاد الطائفتين وبين المأخذ ان هؤلاء اجرعوا الحديث على ظاهره وهؤلاء التفتوا الى المعنى وحكموه اجرعوا النص عليه. قال رحمه الله فهؤلاء سلف ارباب الظواهر وهؤلاء سلف ارباب المعاني - [00:54:47](#) والفقهاء في اجتهادهم هم بين الدائرين. فمنهم من يغلب ظاهر اللفظ كالظاهرية وفقهاء الحديث في الجملة. ومنهم من يغلب المعنى وهم الجمهور على تفاوت كالحنفية والمالكية والشافعية فهم يغلبون المعاني ويلتفتون اليها. قال فالحديث - [00:55:07](#) قرر هذين العظيمين الذين قاما عليهما اجتهاد الفقهاء في الامة الى يوم الناس هذا. فرضي الله عن صحابة رسول الله وصلی الله عليه الله وسلم الله اليكم قال رحمه الله فصل - [00:55:25](#)

اذا ورد عام وخاصة قدم الخاص مطلقاً. طيب هذا ختام فصل المخصصات وذكر فيه مسألتين او ثلاثة في غاية اهمية احدها تخصيص العام تقدم ذكر المخصصات وانواعها. الان قرر القاعدة الكلية التي ربما قدمها بعض الاصوليين قبل الحديث عن المخصصات - [00:55:41](#)

القاعدة الكلية اذا تعارض عام وخاصة فما العمل؟ الخاص التخصيص تخصيص العام بالخاص ويعبر عنه بتخصيص العموم او بحمل العام على الخاص والمعنى واحد تسليط الخاص على العام هذه القاعدة يا كرام هي مذهب الجمهور - [00:56:03](#) حنفية ومالكية وحناب وغفوا مالكية وشافعية وحنابلة مذهب الجمهور تخصيص العموم بالخاص او اخراج الخصوص من افراد العموم. او قصر العام على افراده بذلك المخصص الى عبر بما شئت انما هو في النهاية تقديم الخاص على العام - [00:56:24](#) خلافاً للحنفية ومن وافقهم من فقهاء المذاهب الاخرى الذين لا يطلقون القاعدة هكذا ومأخذ الخلاف الى النظر في القول بنوع دلالة العام الحنفية يقولون دلالة العام قطعية والجمهور يقولون ظني. ظنياً والخاص عند الجميع دلالة - [00:56:47](#)

قطعية دلالة الخاص قوية قطعية. دلالة العام ظنية عند الجمهور قطعية عند الحنفية ركيز معنى فاذا تعارضت دلالة العام مع دلالة الخاص عند الجمهور فعندتهم دلالة ظنية عارضتها. دلالة قطعية فايهمما يقدم؟ القطعية. القطعي يقدم وهو الخاص. فلهذا - [00:57:11](#) قالوا يخصص العام بالخاص مطلقاً. يعني سواء ورد قبله او بعده او مقارنا او مجھول التاريخ لكن الحنفية لما قرروا ان العامة دلالة قطعية فعندتهم قطعياً عارض قطعياً احدهما باقوى من الآخر، فالعبرة بماذا؟ قالوا بالمتاخر منها - [00:57:36](#) فان كان العام ورد بعد الخاص فإنه ناسخ للخاص طب وان كان الناسخ وان كان الخاص متاخراً عن العام قالوا ينسخ من العام بقدره طيب وان جهل التاريخ قالوا فالتوقف حتى يبحث عن مرجع - [00:58:00](#)

وهو كلام على مقتضى قاعدتهم في قطعية العام وجيه جداً وجيئ بهذا التقرير ولهذا اذا وجدت في كتب احنا في يتكلمون عن التخصيص يشتريطون في المخصص للعام ان يكون مستقلاً مقارناً مقارناً - [00:58:21](#)

يشترطون مقارنة الخاص للعام اما المخصصات المنفصلة هذه فتقرير الجمهور عند الحنفية حيثما وجد دليل خاص يعارض عام من

يبحثون عن المتأخر وعلى قاعدتهم في النسخ فدانة النسخ عندهم أوسع. هنا ماذا قال؟ قال اذا ورد عام وخاصة قدم الخاص مطلقاً.
ايش يعني تقديم الخاص - 00:58:39

ان يكون مختصاً للعام هذا معنى تقديمه ان يسلط على العام ليخرج افراده منه فيبقى العام الباقي على افراده على بقية افراده وما
معنى قوله مطلقاً سواء كان الخاص متقدماً على العام او متأخراً عنه او مقارنا له او - 00:59:01
او مجهول التاريخ حيثما وجد دليل عن احدهما عام اخر خاصة فالعبرة بالخاص خلافاً للحنفية ومن وافقهم امام الحرمين الجويني
وبعض فقهاء المذاهب هذه القاعدة الكلية واستدل الجمهور بتتابع الصحابة رضي الله عنهم على تخصيص عمومات القرآن والسنة
باحاديث لم يلتفتوا - 00:59:21

فيها الى تقدم وتأخر وقالوا امثاله كثيرة جداً ولعله الارجح من صنيع الفقهاء وهو الذي عليه الجمهور. والمحضنات من الذين اتوا
الكتاب من قبلكم اذا اتيتموهن اجرهن محضنات اباح الله تعالى نكاح الكتابيات. وهو تخصيص لعموم ولا تنكحوا المشرفات حتى
يؤمن - 00:59:43

وعندهم اهل الكتاب داخل في المشركين. لقوله تعالى لم يكن الذين كفروا من اهل الكتاب والمشركين. منفكون ذكر في حكم الكفار
المشركين اهل الكتاب على حد سواء. فلما اباح نكاح الكتابيات كان مختصاً لعموم ولا تنكحوا المشرفات حتى يؤمنوا. وامثلته ايضاً
كثيرة في التطبيق - 01:00:03

الله اليكم قال رحمة الله وان كان كل منهما عاماً من وجه خاصاً من وجه تعارضه وطلب المرجح. العموم الخصوص يا اخوة اما ان
يكون ان يكون النصان في صورة التعارض ان يكون كل منهما مطلقاً عام مطلق عارض خاصاً مطلقاً - 01:00:23

او ان يكون احدهما عاماً من وجه خاص من وجه والآخر كذلك. ايش معناه؟ يعني ان نظرت الى النص الاول وجدت فيه عموماً
وخصوصاً وان نظرت الى النص الثاني فوجدت فيه عموماً وخصوصاً. فيمكنك ان تخصص عموم الاول بخصوص الثاني ويمكنك
العكس. ان تخصص عموماً - 01:00:46

الثاني بالخصوص الذي في الاول. خذ مثلاً يتضح لك به المقال قال صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح في الصحيحين لا
صلوة بعد الصبح حتى تطلع الشمس ولا صلاة بعد العصر حتى تغرب. هذا عموم اين هو - 01:01:06

لا صلاة يشمل ماذا اي انواع الصلوات فريضة كانت او نافلة وهو عام في الصلوات. خاص في الزمان بعد الصبح وبعد العصر وعموم
قوله صلى الله عليه وسلم من نام عن صلاة او نسيها فليصلها اذا ذكرها - 01:01:22

اين العموم فليصلها اذا ذكرها هذا عام في الزمان. متى ذكرها فليصلها خاص في نوع الصلاة الفائتة بالنوم والنسيان المقضية خاصة
خلاص صلاة الفريضة المنسية او المقضية السؤال الان اذا اخذت الصلاة الفائتة في وقت النهي - 01:01:41

شخص فاته صلاة الصبح او نسي صلاة الظهر فلتذكرها بعدما صلى العصر كان نائماً استيقظ مع اذان العصر دخل المسجد صلى مع
الناس صلاة العصر. لما انتهت الصلاة تذكر انه ما صلى الظهر كان نائماً - 01:02:03

فان نظرت الى حديث لا صلاة بعد العصر يصلى ولا ما يصلى وان نظرت الى حديث فليصلها اذا ذكرها يصلى ولا ما يصلى؟
يصلى. طب هذا الذي يقصده عام من وجه خاص من وجه؟ حديث - 01:02:19

من نام عن صلاة او نسيها فليصلها اذا ذكرها عام في الوقت خاص في الصلاة حديث لا صلاة بعد العصر عكسه عام في الصلاة خاص
في الوقت فلو قال قائل انا امره بالصلاوة واجعل حديث لا صلاة بعد العصر في عمومه مخصص بحديث - 01:02:34

اذا ذكرها يمكن للاخر ان يعكس فيقول فليصلها اذا ذكرها الا اذا كان بعد العصر هذان قولان فايهما هو الراجح قال رحمة الله اذا
تعارض نصان كل منهما عام من وجه خاصاً من وجه فيتعارضان ويطلب الترجيح من خارج - 01:02:56

ليس قول احدهما باولى من الاخر فماذا يصنع الفقهاء؟ ينظرون الى مرجحات اخرى تجعل احد العمومين اقوى فيكون الحكم له مثلها
ايضاً حديث تحية المسجد يا اخوة اذا دخل احدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلی ركعتين. طب وصلی الفجر في مسجد حي - 01:03:17

تم انتقل الى مسجد اخر يحضر فيه درسا او حلقة قرآن بعد الفجر او بعد العصر هل يصلی تحية مسجد او لا يصلی ان نظرت الى حديث لا صلاة بعد الفجر لا صلاة بعد العصر - [01:03:38](#)

فلن يصلی واذا نظرت الى حديث فلا يجلس حتى يصلی ركعتين سيسصلی والكلام نفسه حديث اذا دخل احدكم المسجد عام في الزمان خاص في الصلاة تحية المسجد حديث لا صلاة بعكسه عام في الصلاة خاص في الزمان. فعموم هذا عارض خصوص ذاك وبالعكس - [01:03:51](#)

ومن الفقهاء من يرجح فتجد من الفقهاء من يقول لك لا تصلي تحية المسجد بعد الصبح وبعد العصر تقول له طيب وحديث فلا يجلس حتى يصلی ركعتين قال لك هذا امر وهذا نهي - [01:04:10](#)

والنهي اقوى فيقدم جانب الحظر والمنع والتحريم ويقول لك اخر بل عموم حديث فلا يجلس حتى يصلی ركعتين اقوى من حديث لا صلاة بعد العصر وبعد الصبح ليش؟ قالوا وجدها حديث لا صلاة بعد الصبح ولا صلاة بعد العصر بعمومه قد خص منها اكثر من سورة - [01:04:22](#)

خص منها الفائتة والمقضية وخص منها تحية المسجد على القول بها. وخص منها ركعتا الطواف يابني عبد مناف لا تمنعوا احدا طاف بهذا البيت وصلى فيه اي ساعة شاء من ليل او نهار. قالوا فوجدنا عدة صور - [01:04:45](#)

قد ثبت استثناؤه من ذلك العموم فضعف عمومه. فهذا عموم مخرق بينما بقي عموم اذا دخل احدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلی ركعتين بقي محفوظا والعموم المحفوظ اقوى من المخرق فان تسلط خصوص العموم - [01:05:03](#)
المخرق على المحفوظ ضعيف. والاولى عكسه ان تبقي العموم المحفوظة على عمومه. ويؤكد ذلك يعني في مسألة تحية المسجد حديثه في الصلاة في قوله صلى الله عليه وسلم لسليك الغطافان لما دخل يوم الجمعة. والنبي عليه الصلاة والسلام قائم يخطب على المنبر فقطع خطبته - [01:05:21](#)

ليكلمه قال اصليت يا فلان؟ قال لا. قال قم فاركع ركعتين وتجوز فيما قالوا هذا اكد في الدلالة على ترجيح هذا الجانب. وتبقى المسألة يا اخوة محتملة مثل ثالث غير تحية المسجد وغير - [01:05:41](#)

صلاة اه الفائتة المنسية او المقضية مثلها ايضا حديث من بدل دينه فاقتلوه في الصحيحين مع حديث نهيت عن قتل نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتل النساء والصبيان - [01:05:56](#)

وصورة خلاف المرأة المرتدة النظرة الى عموم من بدل دينه فاقتلوه تدخلوا فيه. فتقتل وان نظرت الى عموم نهيت عن قتل او نهى عن قتل النساء والصبيان. النساء يدخل فيه المحاربة والمرتدة وغيرها - [01:06:12](#)

حديث يأمر بقتلها وحديث ينهى وليس عموم احد الحديثين باولى من الاخر. ليش لما امر عليه الصلاة والسلام من بدل دينه فاقتلوه عمومه يشمل الرجال والنساء فهو عموم في المرتد - [01:06:28](#)

عموم في المرتد آآ مخصوص كما قال عليه الصلاة والسلام بقتله في حد الردة. من بدل فيدخل فيه الرجال والنساء فخصوصه في سبب الردة وعمومه في المرتد رجلا كان او امرأة - [01:06:46](#)

وحديث النهي عن قتل النساء والصبيان خاص في النساء لكنه عام في النهي. فتعارضت سورة المرأة المرتدة فان نظرت الى حديث نهى عن قتل النساء دخلت فيه وان نظرت الى حديث من بدل دينه فاقتلوه دخلت فيه ومن هنا ينشأ خلاف الفقهاء فمن جوز نظر الى - [01:07:00](#)

احد العمومين فجعله اقوى وسلط الاخر عليه كما قال المصنف ويطلب المرجح والله اعلم احسن الله اليكم. قال رحمة الله واذا وافق خاص عاما لم يخصه اذا وافق خاص عاما وان شئت فقل اذا ورد الخاص بحكم العام هل يخصه - [01:07:19](#)

الائمة الاربعة كما قال المصنف لا يخصه. مثال ان الله يأمر بالعدل والاحسان وابقاء ذي القربى الاحسان عام ويدخل فيه ايتاء ذي القربى طيب وذكر ايتاء ذي القربى بعد الاحسان هل هو مخصص له - [01:07:39](#)

الجواب لا لكنه تأكيد عليه واهتمام بنوعه. ومثله ايضا اي ما ايهاب دبغ فقد طهر وقال عليه الصلاة والسلام في حديث ميمونة رضي

الله عنها في شاتها دماغها طهورها فهل ذكره في حديث ميمونة بالعموم الذي ذكر هناك تخصيص لذلك العموم؟ الجواب لا. قال اذا وافق الخاص في حكمه عاما لم - [01:07:57](#)

خصصه وهذا خلافا لابي ثور رحم الله الجميع احسن الله اليكم قال رحمة الله ولا ولا تخص عاد ولا تخص عادة عموما. ولا تقيد مطلقا ولا تقيد مطلقا. العادة اما قوله - [01:08:24](#)

اما فعلية والمقصود بالعادة القولية العرف القولي الذي استقر عليه العرف. فهل يخص العموم يعني مثلا حلف انسان والله لا يأكل لحمها واذا اطلق اللحم يقصد به لحم الغنم والبقر - [01:08:43](#)

ليس الدجاج ولا السمك مع ان الدجاج لحم والسمك لحم لكن العرف والعادة اذا قال الناس اشتريت لحاما اكلت لحاما بعت لحاما هديت لحاما الى اخره. يقصدون لحم الغنم خاصة مثلا او اللحم - [01:09:02](#)

احمر كما نقول فهل هذه العادة القولية التي تعارف الناس عليها تؤثر على العموم قالوا مثاله لو حلف قال والله لا اكل لحاما. بعدين وجدناه يتغدى دجاج او سمك عليه الكفاره - [01:09:16](#)

لانه حدث في حليفه هذا هذه مسألتنا. هل العادة القولية مخصصة للعموم قال لو انا لا اكل بيضا ويقصد العادة القولية ببعض الدجاج لكنه اكل بيض نعام او بيضة حمام او بيضة سمان - [01:09:31](#)

هل يحيث هذا مثال الذي نقوله الان هو امثلة في الایمان وفي النذور ولها تخريجات عند الفقهاء. والامر كما قال بعضهم المسألة في عرف الشارع اما المكلف على عرفة وعندك مثلا النهي عن بيع الطعام بالطعام - [01:09:49](#)

في بعض الاحاديث الواردة في مسألة الربا النهي عن بيع الطعام بالطعام متفاضلا الطعام عام طيب ماذا لو قال قائل العرف في الزمن النبوى اذا اطلق الطعام يراد به البر مثلا - [01:10:08](#)

هل هو مخصوص لذلك العموم المسألة ذات اثر في خلاف الفقهاء. اما العادة القولية فهي مخصوصة بلا خلاف ليش ؟ لأنها لا تعدو ان تكون حقيقة شرعية اذا عهد من الشارع حمل بعض الالفاظ العامة على معنى بعينه اضحت - [01:10:22](#)

حقيقة شرعية وهي لا تكون مخالفة فتكون مخصوصة. الخلاف في العادة الفعلية اذا عهد من الشارع فعل ما اصبح عادة او عادة في المجتمع في الزمن النبوى واقرهم عليها الشرع فنزل لفظ بعمومه - [01:10:43](#)

فهل تكون العادة الثابتة شرعا الفعلية مخصوصة للعموم؟ قال عندكم لا تخص عادة عموما ولا تقيد مطلقا وهذا عند الحنفية عند الحنابلة والشافعية خلافا للمالكية والحنفية فيجعلون العادة الشرعية مخصوصة للفظ العموم. ولهذا تطبيقات كما قلت لك انه عن بيع الطعام - [01:11:01](#)

هل يشمل كل طعام؟ فيدخل فيه الحبوب ويدخل فيه الفواكه والخضروات ويدخل فيه اللحم لأن كل ذلك يسمى طعاما او تقول لا جرت المتقررة في الزمن النبوى على تخصيص ذلك بنوع خاص من انواع الطعام - [01:11:26](#)

ومن تطبيقاته الفقهية اه الذي قرره مثلا المالكية ان الخارج النادر من احد السبيلين لا ينقض الوضوء في قوله تعالى مثلا آآ او جاء احد منكم من الغائط قالوا الخارج النادر لا ينقض قصرا للغائط على المعتمد - [01:11:42](#)

ما جرت به العادة اما النادر فلا حكم له اما الحنابلة فيقولون اي شيء خرج من الغائط بولا كان او غائطا او كان شيئا نادرا فلو اخرج حصاة او خرج منه شيء غير - [01:12:08](#)

ذلك فإنه ناقض مطلقا ومثله النوم المعتمد ينقض الوضوء. هل هو كل نوم او من نوم الذي جرت العادة بمثله فيما نزل النص في زمه المصنف قال لا تخص العادة عموما ولا تقيد مطلقا. نعم - [01:12:21](#)

احسن الله اليكم. قال رحمة الله ولا يخص عام بمقصوده ولا برجوع ظمير الى بعظه. هذه اخر جملة للمصنف رحمة الله في هذا الفصل لا يخص عام بمقصده اذا وجدنا لفظ عموم في نص - [01:12:39](#)

وله حكمة ومقصد. فهل يجعل العموم مقيدا مخصوصا بمقصده؟ مثال قال الله تعالى في نواقض الوضوء او لامست النساء. عموما يشمل النساء المحارم وغير المحارم. يشمل لمس النساء بشهوة وبغير شهوة - [01:12:55](#)

يدخل في ذلك لو توضأ الرجل فقبل امه او صافحة او اخته او ابنته او لامست النساء فينقض ذلك مطلقا وهو قول بعض الشافعية اذا قلت المقصود بذلك اللمس المنهي عنه الذي اعد ناقضا لل موضوع المقصود الغالب الشهوة. فهل يصح ان يجعل هذا - 01:13:12 مقصودة مخصوصا للعموم قال رحمة الله لا يخص عام بمقصوده. اذا يبقى اللفظ نعم. على عمومه. طيب واذا اردت اخراج بعث صوره فبدليل اخر لا بمقدار حتى تبقى الالفاظ محافظة على عمومها. قال في الجملة الاخيرة ولا برجوع ظمير الى بعضه يعني لا يخصص العموم - 01:13:32

بعطف جملة فيها ظمير ترجع الى بعضه. مثل ذلك. والمطلقات يتربصن بانفسهن ثلاثة قرون. اين العموم ماذا يشمل المطلقة البائنة والرجعية. يعني سواء كانت في طلاقتها الاولى والثانوية او في الطلاقة الثالثة. كم عدتها - 01:13:55 ثلاثة قرون ثلاثة حيض او ثلاثة اطهار على خلاف الفقهاء ثم قال سبحانه وتعالى وبعولتهن احق بردهن في ذلك ان ارادوا اصلاحا هذه المطلقة ولا الرجعية الرجعية هي التي لها رجعة - 01:14:15

وبعولتهن الضمير في بعولتهن يعود الى ماذا مطلقات هل هذا الضمير الخاص يخصص العمر؟ فمن البداية اقول والمطلقات يا جماعة ترى معناها الرجعيات ولا تدخل فيها البائنة هذا معنى قوله ولا برجوع ظمير الى بعضه - 01:14:33 يرجوع الضمير الى بعض العام لا يجعله مخصوصا. فماذا تقول؟ تقول المطلقات عامة وبعولتهن الضمير الذي يعود الى ذلك العام لا يخصصه العام بل يبقى على عمومه ومثله قوله تعالى يا ايها النبي اذا طلقت النساء عامه - 01:14:54

ثم قال بعد ذلك لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك امرا يقصد العودة والرجعة بالنسبة للرجعية فلا تدخل فيه البائنة فهل يعود هذا بتخصيص العموم في اول الاية اذا طلقت النساء عند الرجعيات خاصة - 01:15:10 الجواب لا وهكذا خلافا للحنفية فانهم يجعلون عود الضمير الى بعض افراد العام مخصوصا للعام ثم لهم تطبيقات في مسألة في بيع البر بالبر بكيله. قالوا فما كان دون المد دون - 01:15:24

دون الكيل جاز الربا فيه ويتسامح لا يجوز عندهم اذا التفاضل في الحفنة والحفنتين. لانه لم يبلغ قالوا والضمير في بيع البر بالبر بمثله بكيله يخصص عموم البر بالبر هذا من تطبيقات المسألة التي يقرر عليها بعض خلاف الفقهاء في المذاهب. تم هنا - 01:15:41 المخصصات بعون الله تعالى وتم الحديث عن العموم بمسائله ليبقى لنا من دلالات الالفاظ المطلق والمقييد وما يليه في المجالس المقبلة ان شاء الله تعالى. اسأل الله لي ولكم علما نافعا وعملا صالحا ورزقا واسعا وشفاء من كل داء. اللهم علمنا ما ينفعنا وانفعنا بما علمتنا وزدنا علما يا رب العالمين - 01:16:04

واجعل علمنا هذا دليلا الى تقاك ورضاك يا حي يا قيوم. واجعل ذلك ايضا سلما للحسنات اخلاصا لوجهك الكريم. اللهم ربنا اتنا في الدنيا يا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله نبينا محمد وعلى الله وصحبه - 01:16:26

اجمعين والحمد لله رب العالمين - 01:16:46